المحاضرة الثالثة:

تحليل السياسات العمومية كأداة ضرورية لفهم الرهانات الضرورية

التي تواجه الحياة الحضرية المعاصرة.

لقد عرفت العديد من المدن تطور سريع في النمو الاقتصادي والسكاني وارتفاع وتيرة التمدن، إلى بروز العديد من التحديات والمشكلات لهذه التجمعات البشرية، شملت الأصعدة المجالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية... ولمواجهة هذه التحديات والمشكلات، لا بد من تبني سياسات عمومية لفائدة الطبقات الهشة والفقيرة، تهدف إلى محاربة الهشاشة وتطوير الاقتصاد الاجتماعي، وتوفير السكن، وتقديم خدمات الصحة والتعليم والكهرباء والماء الصالح للشرب وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي تسعى السياسات العمومية الجديدة لتحقيقها كأداة ضرورية لفهم الرهانات الضرورية التي تواجه الحياة الحضرية المعاصرة، ضمن مقاربة تشاركية بينية، تحت مسمى "سياسة المدينة" ، فما هي إذن السياسات العمومية وما علاقتها بالسياسات المدينة؟ (عبدالغاني كرومي، سياسة المدينة ورهان التنمية الحضرية والاجتماعية، نوفمبر 22, 2013، https://cmdi.ma/).

أولا: نحو فهم للسياسات العمومية وسياسات المدينة :

ظهر مفهوم علوم السياسات العمومية في بداية الخمسينات من القرن العشرين، وكان أول من استخدمه هو العالم الأمريكي هارولد لاسويل .Harold Dwight Lasswell –تتناول هذه العلوم بصفة عمومية الموضوعات المتصلة بعمليات اتخاذ القرارات الكبرى فيما يتعلق بالنظام العام، بينما كان الاهتمام التقليدي لعلم السياسة منصبا على البناء المؤسساتي للحكومات والتبرير

الفلسفي لوجودها. وبعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم تنزيل مشاريع عمومية للإعادة إحياء دول أوروبا الغربية، انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات و السلوك، يعني الانتقال من دراسة المدخلات الى دراسة المخرجات.

وفي هذه الفترة، كان مفهوم السياسات العمومية مرتبطا بشكل وثيق بمؤسسة الدولة. بيد أن هذا الارتباط سرعان ما تراجع عند بداية الثمانينات من القرن الماضي، و ذلك بعد بروز مفاهيم كاللامركزية و عدم التركيز في علم الإدارة والقانون الإداري التي دفعت مشاركة مؤسسات أخرى غير الدولة كالجماعات الترابية في إنتاج سياسات عمومية في حدودها المجالي، بعد ذلك عرف مفهوم السياسات العمومية تطورا مرتبطا بحقل آخر غير حقل علم الإدارة وهو حقل علم الاجتماع السياسي المتمثل في ظهور فاعل أساسي وهو المجتمع المدني بممارسة أدوار مختلفة متمثلة في المشاركة في إعداد السياسات العمومية. وهكذا لم يعد مفهوم السياسات العمومية منحصرا فقط في مجال تدخل الدولة بل شمل تدخل الجماعات المحلية والمؤسسات الرسمية، بل وقد ذهب أبعد من ذلك عبر شمل هذا المفهوم متدخلا آخر: المجتمع المدني، حيث تهدف السياسات العمومية إلى إيجاد حل لمشكل عمومي، ووجود مجموعة مستهدفة من السياسة العمومية، مع ضرورة وجود انسجام ين تحديد المشكل و إعداد السياسات و الآليات المعدة لوضعها حيز التنفيذ، إذ أن مخرجات السياسات العمومية ملزمة وواجبة التطبيق.

1-مفهوم السياسات العمومية:

يعرف المعهد العالي للدراسات العمومية في فرنسا السياسة العمومية على أنها " هي مجموع القرارات و الأعمال والتدخلات المتخذة من قبل الفاعلين المؤسساتيين والاجتماعيين لأجل إيجاد حلول لمشكل جماعي ما."

ويعتبر جون كلود تونغ Jean-Claude Thoenig – السياسات العمومية على أنها " هي التدخلات التي تقوم بها السلطة باستعمال القوة العمومية و الشرعية الحكومية في مجال محدد على مستوى المجتمع أو التراب ."

وبذلك يمكن القول أن السياسات العمومية هي فعل تدخل عمومي لسلطات عمومية مختصة وذات مشروعية عبر برنامج عمل في مجال محدد من مجالات المجتمع و في فضاء ترابي محدد وكذلك في مدة زمنية محددة من أجل تسوية مشكل عمومي-https://political encyclopedia.org/dictionary .

2-مفهوم سياسات المدينة كسياسة عمومية:

يمكن تعريف سياسة المدينة على أنها سياسة عمومية بين وزارية مندمجة وتشاورية وتشاركية وتعاقدية، يتم وضعها من طرف الدولة والجماعات الترابية بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار يضمن تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة مع احترام صلاحيات كل طرف، وذلك من أجل تطوير مدن مستدامة واندماجية ومنتجة ومتضامنة من خلال دعم دور ها كأقطاب للتنمية ومجالات لإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل، وتحسين إطار العيش في المناطق الحضرية التي تعرف عجزا في السكن والتجهيزات ونقصا في الولوج إلى الخدمات وإعادة إحياء القطاعات الحضرية التي تفتقد للتنافسية.

من خلال هذا التعريف، يمكن اعتبار "سياسة المدينة" سياسة استباقية وتأطيرية وتوجيهية للأنسجة الحضرية المختلفة من المركز القروي الصاعد إلى المدينة الكبيرة مرورا بالمدن الصغرى والمتوسطة، تقوم على انخراط الدولة بثقلها في تخطيط وتدبير المدينة وتحديد ماهيتها وحدودها بغية توفير إطار عيش ملائم للساكنة الحضرية يكفل لها حقها في المدينة؛ اعتماد مقاربة أفقية، في إطار رؤية شمولية مندمجة وتعاقدية تعتمد على مبادئ الحكامة الجيدة والتشاور، يتدخل في صنعها مختلف الفرقاء السياسيين و التقنيين المتواجدين في نسيج حضري معين، من دولة وجماعات ترابية ومجتمع مدني وقطاع خاص، من أجل التوافق حول مشروع حضري يجعل من المدينة فضاء لإنتاج الثروة وتحقيق النمو، وللتضامن الاجتماعي والتوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية من خلال العدالة الاجتماعية وبين الأحياء المكونة لهذه المدن عبر الاهتمام بالمرافق

والخدمات العمومية والتنقلات الحضرية. (عبدالغاني كرومي، سياسة المدينة ورهان التنمية الحضرية والاجتماعية، نوفمبر 22, 2013، https://cmdi.ma/).

ثانيا: صناع السياسات العمومية:

تتدخل مجموعة من الفاعلين في وضع و رسم السياسات العمومية منهم:

السلطة التشريعية: هي السلطة المكلفة بصياغة التشريع.

السلطة التنفيذية: هي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة المرافق العامة.

السلطة القضائية: هي السلطة التي تقوم بالمراجعة الدائمة والمنتظمة للقوانين.

الأحزاب السياسية : وهي تجمع أفراد يعملون في إطار فكري–اديولوجي من خلال برامج سياسية بهدف الوصول للسلطة وممارستها والبقاء فيها. وتنشط الأحزاب في شكل أحادي أو جماعي أي تحالفات و جبهات. وتتدخل الأحزاب بشكل مباشر في صياغة السياسات العمومية من خلال القيادة أو المشاركة إذا كانت في سدة الحكم، الضغط أو تقديم المشورة إن كانت في المعارضة.

المواطنون :يساهم تعبير المواطنين عن أولوياتهم و قضاياهم في التأثير على صياغة السياسات العمومية من خلال جماعات الضغط أو الأحزاب السياسية أو الانتخابات.

الإعلام :للإعلام أدوار متعددة في السياسات العمومية: دور إخباري، دور تعليمي، و دور رقابي .

المجتمع المدني :تشترك مختلف مكونات المجتمع المدني بالعمل والدفاع عن قضاياهم المتعلقة بالشأن العمومي، وتتمثل أدوار المجتمع المدني في مجال السياسات العمومية في التعاون والضغط.

ثالثا: مراحل بناء السياسات العمومية:

يتطلب فهم السياسات العمومية اتباع أربع مراحل، وهي كالتالي :

-الوضع في الاجندة (الولوج إلى الاجندة المؤسساتية:

يبدأ المشكل في البداية كمشكل فردي ثم يتطور إلى مشكل جماعي عبر امتلاك الأنا الجماعية ليتحول بعد ذلك إلى مشكل اجتماعي عبر تسليط الضوء عليه وتبنيه من طرف محامي أو هيئة تدافع عنه سواء تكونت من طرف المتضررين من المشكل أو فقط هيئة تبنت المشكل، ليتحول بعد ذلك إلى مشكل عمومي ثم مشكل سياسي موضوع أجندة منظوماتية وذلك بعد تحقق إجماع سياسي من طرف الفاعلين بشكل مبدئي، ليتم احتضانه في الأخير مؤسساتيا وليلج الأجندة المؤسساتية .

-بلورة و صياغة السياسة العمومية: هي مرحلة صناعة الحلول في برامج عمل واضحة تهدف إلى تقديم حلول عملية واسعة المعالم لكل المشاكل موضوع السياسة . وهكذا فإن صياغة وتبني إحدى السياسات أو البرامج العمومية يعني قيام السلطات العمومية بتفعيل عملياتي للتدابير و تقدير ووزن مختلف السبل الممكنة لإيجاد حل للمشكل.

-تنزيل السياسات العمومية: في هذه المرحلة يتم تنفيذ مجموعة من :النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية الهادفة لوضع السياسات العمومية حيز الواقع العملي، باستخدام الوسائل والامتيازات المادية والبشرية في سبيل تحقيق مقاصد السياسات العمومية.

-تقييم السياسات العمومية: يتمثل تقييم سياسة عمومية في دراسة منجزة تهدف إلى تقدير قيمة هذه السياسة من حيث أهدافها وطرق تنزيلها على أرض الواقع ونتائجها وآثارها الإقتصادية والإجتماعية، وقياس مستوى الأداء، وذلك كله من أجل تقدير مدى وجاهة هذه السياسة. ومن هذا المنطلق، أصبح تقييم السياسة العمومية يكتسي مزيدا من الأهمية داخل النقاش العمومي، خاصة وأن الرأي العام والساسة أصبحوا تواقين إلى الاعتماد في قراراتهم على معطيات ملموسة ومضبوطةhttps://political-encyclopedia.org/dictionary .

ثالثا: سياسات المدينة الجديدة كأداة لسياسة العمومية في فهم الرهانات الضرورية التي تواجه الحياة الحضرية المعاصرة:

من المعلوم أن للسياسات العمومية سياسة عمومية قطاعية أي تهتم بشؤون قطاع خاص ومحدد كقطاع التعليم أو الشباب أو الفلاحة أو السياحة. وسياسة عمومية ترابية: أي تهتم بمنطقة ذات خصوصية سياسية أو جغرافية أو طبيعية كالسياسات المدن الجديدة التي تسعى إلى تغيير فضاء عيش المواطن والمواطنة من أجل أن يشعر بالرضا، وبالتالي يشعر بالانتماء لهذا الفضاء وهذا من شأنه أن يدفعه إلى النهوض بواجباته هو أيضا اتجاه هذا الفضاء. لذا، فإن أبعاد سياسة المدينة هي شاملة للجوانب المجالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية، وغيرها من المجالات.

كما أن مجالها الترابي يمكن أن يشمل مجالا حضريا بأكمله، من مركز حضري صاعد إلى غاية المدينة الكبيرة، كما يمكن أن يشمل حيا أو بعض الأحياء من هذه الفضاءات الحضرية بغرض ربطه بالنسيج الحضري وتيسير استفادته من جميع الخدمات الموجودة في المدينة. ونجاح هذه السياسة العمومية الخاصة بالمدينة يتوقف على القدرة على تفعيل مجموعة من الآليات، سواء منها القانونية أو المؤسساتية أو المالية.

ففي المجال القانوني، أضحت الإشكالات التي تعرفها العديد من المدن فيما يتعلق بالقدرة على تعبئة العقار وعلى إنتاج وثائق التعمير واحترامها ومواجهة المضاربات العقارية تفترض إعادة النظر في مجموعة من النصوص القانونية ولاسيما قانون التعمير، وكذا إعادة النظر في السياسة العقارية المتبعة. أما في المجال المؤسساتي، فترتبط فعالية سياسة المدينة بالآليات المؤسساتية التي يتعين أن توكل لها مهمة تنزيل وتتبع وتقويم هذه السياسة. فبينما يرى فريق من المختصين ضرورة إحداث مؤسسات خاصة – وكالات أو مندوبيات اومديريات إقليمية أو جهوية...الخ – تتولى تنزيل نهج "سياسة المدينة" على مستوى المدن، يرى فريق آخر أن توكل هذه المهمة للجان تنسيق خاصة بين وزارية. أما في الجانب المالي، فنجاح أو فشل هذه السياسة

يرتبط حتما بالقدرة على تعبئة الموارد المالية الضرورية والمستدامة اللازمة لتفعيل برامج ومخططات سياسة المدينة. هذا إلى جانب التوفر على موارد بشرية مؤهلة. (عبدالغاني كرومي، سياسة المدينة ورهان التنمية الحضرية والاجتماعية، نوفمبر 22, 2013، https://cmdi.ma/).